المحاضرة السادسة حول:

الثنائية المذهبية في الجزائر

الثنائية المذهبية في الجزائر:

المذاهب الإسلامية مدرسة تقوم على أساس جانب معين من جوانب العلوم والشرائع الإسلامية أو الأفكار العقائدية؛ فمنها ما يكون عقائديا كالمعتزلة أو فقهية كالحنفية والماليكية وغيرها، ومنها ما يكون أصوليا، وقد برز منها على وجه التحديد الحنفية ومنها ما يختص بعلم القراءات أو التفسير أو غير ذلك.

ولعل أكثر المذاهب الإسلامية إنتشارا وظهورا في المجتمعات الإسلامية المذاهب الفقهية لما لها من تأثير مباشر وإرتباط وثيق بالمسائل العملية الخاصة بأمور الفرد المسلم ولتعلقها بحياتهم بشكل مباشر؛ حيث بدأ ظهور المذاهب الفقهية في القرن 2 هـ، ولعل أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في ظهور هذه المذاهب تنحصر في عاملين رئيسيين:

1/- العامل السياسي.

2/- العامل الفكري.

فقد نشأت العشرات من المذاهب الفقهية خلال القرن 02هـ 03هـ لسد هذه المناطق؛ من خلال بلورة اتجاهات واجتهادات فقهية مختلفة حتى قيل أن المذاهب في هاذين العصرين بلغت 50 مذهبا إنقرض أغلبها مثل مذهب الليث بن سعد وعبد الرحمان الأوزاعي، ولم يبق منها إلا 04 أربعة مذاهب سنية وأخرى غير سنية كمذهب الجعفري والمذهب الإباضي وغيرها من المذاهب التي تتوزع في مختلف أقطار العالم الإسلامي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أصل الإختلاف بين المذاهب لم يكن في ذات الدين ولا في لب الشريعة؛ لكنه اختلاف في فهم بعض النصوص وفي تطبيق كلياتها و تقديس نصوص القرآن والسنة.

01/- المذهب الحنفي:

ينسب المذهب الحنفي إلى الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، ومذهبه أول المذاهب الفقهية ظهورا؛ لذا يعد أبو حنيفة مؤسس علم الفقه، وإعتمد الإمام أبو حنيفة في كتابة مذهبه على القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والإستحسان القياس والعرف.

وتعد دول البلقان والقوقاز ومصر وأفغانستان وباكستان وبنغلاداش وشمال الهند ومعظم العراق وتركيا وسوريا ومعظم المسلمين في الإتحاد الأوربي والصين تابعة لهذا المذهب (المذهب الحنفي).

02/- المذهب المالكي:

ينسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك بن أنس الأصجي، وينتشر مذهبه في القارة الإفريقية مثل: الجزائر- السودان- تونس- المغرب- ليبيا- موريطانيا- صعيد مصر- أريتيريا- شبه الجزيرة العربية- الإمارات العربية المتحدة- السعودية- عمان، وكذلك بعض من البلدان الشرق الأوسط وبعض الدول الافريقية كالسنغال- تشاد- مالي- النيجر، والجزء الشمالي من نيجيريا.

وإعتمد الإمام مالك في مذهبه على الاستدلال بالقرآن والسنة، ثم بعمل أهل المدينة؛ إذ اعتبره مالك مصدرا للشرع على خلاف غيره من أصحاب المذاهب، ثم فتوى الصحابة والقياس والاستحسان والذرائع.

03/- المذهب الشافعي:

ينسب المذهب الشافعي إلى الإمام محمد إدريس الشافعي؛ وما يميز المذهب الشافعي أن صاحبه تتلمذ على يد تلميذ أبي حنيفة محمد حسن الشيباني ثم على يد الإمام مالك، فجمع بين المدرستين واستدرك عليهما الكثير من المسائل، وقد اعتمد الإمام الشافعي في مذهبه على الإستنباط من القرآن الكريم والسنة وجعلها بدراجة واحدة هي الإستنباط وكان من أصول مذهبه كذلك الاجماع وأقوال الصحابة والقياس، وقد أبطل الشافعي العمل بالاستحسان وكان لقوله: " من استحسن فقد شرع".

04/- المذهب الحنبلي:

ينسب المذهب الحنبلي إلى أحمد بن محمد بن حنبل، ويعتبر المذهب الحنبلي مختلفا عن بقية المذاهب؛ حيث أن الإمام أحمد كان كلما سئل عن مسألة فقهية أجاب عنه تلاميذه ثم بعد ذلك جمعوا تلك المسائل فجعلوها مذهبا له، لذلك فقد ظهر خلاف بين العلماء حول ان كان الإمام أحمد فقيها أو محدثا؟.

فقد اعتمد الإمام أحمد كثيرا على الأسلوب الذي اتبعه معلمه الشافعي، وذلك من حيث الأخذ بالكتاب والسنة والاجماع والفتاوي والقياس.

والجزائر على غرار غيرها من دول المغرب العربي قد اتبع سكانها أثناء فترة الحكم العثماني مذهبين هما:

أ- المذهب الحنفي.

ب- المذهب المالكي.

ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف سياسية ارتبطت بالوجود العثماني في الجزائر؛ ذلك أن الأتراك يتبعون المذهب الحنفي وعند حضورهم إلى الجزائر لم يعملوا على تغيير المذهب المتبع آنذاك في الجزائر، والذي كان المذهب المالكي وما ميز سياسة الأتراك في حكم الجزائر ؛ والتي تجسدت في إحترام والحفاظ على ما هو موجود وتشجيعه وتجسيد ذلك من خلال تقريب علماء وفقهاء مالكيين إلى حكام الجزائر الأتراك، وذلك لتقديم الفتاوي والفصل في المسائل والقضايا المتعلقة بسكان الجزائر المالكيين.

جغرافية المذهب المالكي:

نشأ المذهب المالكي بالمدينة المنورة ثم انتشر في الحجاز والبصرة ومصر وما ولاها من بلاد افريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى إلى بلاد السودان ،وكانت مصر بعد الحجاز أول بلاد انتشر فيها علم مالك.(هشام يسري العربي، ص16)

جذور المذهب المالكي في الجزائر:

بدأت المذاهب الإسلامية تعريف طريقها إلى المغرب أواسط القرن الثاني للهجرة، وإزداد إنتشارها في النصف الأخير منها، والمعروف تاريخيا أن

الأوزاغي والحنفي كان من السباقين في الدخول وظل العمل بهما مدة طويلة من الزمن إلى أن بدأ طلاب المغرب يرحلون نحو المشرق بقصد أخذ العلم وطلب الرواية من علمائه، وبما أن رحلتهم كانت في بدايتها مقصورة على بلاد الحجاز كما قال ابن خلدون، فقد كان إمامها في تلك الفترة الإمام مالك بن أنس، وعليه فمن الطبيعي أن يتأثروا به (المذهب المالكي)وصاحبه. (العربي هشام يسرى، ص16)

ومن بين التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك بن أنس علي بن زياد التونسي العبسي؛ الذي يسمع عن مالك وسفيان ثوري وهو أول من أدخل الموطأ إلى بلاد المغرب؛ حيث فسر لهم قول مالك الذين لم يكونوا يعرفونه حسب ما قاله القاضي عياض وهو أحد معلمي سحنون للفقه، وكان هذا الأخير لا يقدم أحدا على علي ابن زياد من أهل إفريقيا حتى البهلول ابن راشد الذي كان يأتي إلى علي ابن زياد ويسمع عنه ويفزع إليه في المعرفة والعلم وكان أهل العلم في القيروان إذا اختلفوا في مسألة كتبوا بها إلى علي ابن زياد ليعلمهم الصواب.(عياض القاضي، تحقيق عبد القادر الصحراوي، 1968، 80-82)

كما نجد من بين التلاميذ أيضا ابن الأشرس الأنصاري، ابن راشد البهلول، أبو علي شقران ابن علي، القيرواني، أسد ابن الفرات وغيرهم الذين نشروا علم ابن مالك؛ وذلك بالتدريس والإفتاء والقضاء والشورى، وإلتزموا المذهب بالأصول والفروع والسلوك حتى صارت من أقوى المدارس الفقهية الإسلامية.

حيث إهتم التلاميذ بوصف الإمام مالك بن أنس وصدقه وورعه وتقواه وأخلاقه لإقتداء الأمة به، وهذا ما دفع ببعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه مثل (ادريس ابن ادريس في المغرب الأقصى والمعز ابن باديس في تونس)(الجيدي عمر، ص 16)

عوامل التمكين للمذهب المالكي في المغرب الإسلامي:

- مكانة المدينة المنورة في نفوس المسلمين.
- شخصية الإمام مالك بن أنس التي كانت مثلا للحفظ والإتقان والفقه والاجتهاد؛ بالإضافة إلى كونه من أتباع التابعين وتأثر المغاربة به.
- فضل علم المدينة وتميز أصول مالك بن أنس واعتماده على الحديث والأثر والتعليل والرأي والقياس.
- تولي فقهاء المالكية للقضاء والفتوى، فقد تولى سحنون صاحب المدونة للقضاء الأثر البالغ في سيادة المذهب المالكي في المغرب لما اشتهر عنه الصرامة في الحق.
- كثرة الحركات الخارجية والفرق الكلامية والخلافات عند مذهب أبي حنيفة، لذلك نجد أن أهل المغرب نفر منه واعتمدوا على الكتاب والسنة.

مكانة المذهب المالكي في الجزائر العثمانية:

في الغالب فقد ساد في الجزائر قبل الوجود العثماني المذهب المالكي؛ إذ أنه كان مذهب عامة السكان واستمر كذلك مع مجيء العثمانيين فلم يكن لهم تأثير في الحد من إنتشاره بل العكس تماما، فقد كان فرضهم للمذهب الحنفي عاملا مهما في بعث المذهب المالكي تدريسا وتصنيفا

وقضاء وفتوى لتعم مختلف مناطق شمال البلاد وشرقها ووسطها وغربها.(بوشيش صالح، ص146)

ولعل الرسالة التي وجهت من طرف قاضي الجزائر وخطيبها وفقهائها وأئمتها وتجارها وأمنائها وعامة أهلها سنة 1519م إلى السلطان العثماني سليم الأول برئاسة الفقيه أبو العباس أحمد ابن القاضي لشرح الأوضاع بالجزائر والاستنجاد بالدولة العلية، خلفت انطباعا حسنا لدى السلطان على فئة العلماء والفقهاء من أتباع المذهب المالكي وعلى الرغم من اختلاف الإنتماءات العرقية والمذهبية فلم يمنع ذلك من وجود أرضية عمل مشتركة في مجال القضاء والإفتاء، فإعتنى العثمانيون بالمعالم الفقهية المالكية مثل الجامع الأعظم الذي يرجع لعهد المرابطين وحرصوا على ترميمه ونظافته من خلال الوقفيات المخصصة له.(لطيفة حمصي، 2011، ص71) وقربوا المفتي المالكي وجعلوه جنبا إلى جنب مع المفتي الحنفي ومنحوهم نفس الإمتيازات، فكان يعين من طرف الباشا وكانت وظائفهم مختلفة مثل التدريس ووكالة الأوقاف والإمامة والخطابة وله أن ينوبه غيره في أحدهما كما فعل سعيد قدورة الذي كان أبناؤه ينوبونه، وكان المفتي يحظر مجلس الشورى الأسبوعي وجلسة الديوان إذا دعي إليها وعند وجود اختلاف بينه وبين المفتي الحنفي كانت تعقد مناظرة عامة للفصل في الأمر أو الأخذ برأي الباشا الذي كان في الغالب يميل لرأي المفتي الحنفي، حيث كان هذا الأمر عاما في مختلف الأقاليم الكبرى كقسنطينة وعنابة ووهران، ومن المعروف على أن وظيفة شيخ الإسلام في قسنطينة جعلها العثمانيون في يد عائلة الفكون المالكية المذهب؛ وذلك للدوور السياسي الذي لعبته في الانتصار للعثمانيين

وأهمية المدينة(أبو القاسم سعدالله، ج1، ص393) وكذلك الأمر في تلمسان حيث تولى العالم سعيد المقري الإفتاء فيها بالإضافة إلى أنه كان خطيب جامعها الكبير.

والملاحظ أن بعض الأسر العلمية المالكية كانت تتميز بالثراء، فقد رأى التمنغروطي أن علماء الجزائر تغلب عليهم المادية إذ قال:" إن حب الدنيا وإيثار العاجلة والافتتان بما غلب عليهم" حيث كان سعيد قدورة يشارك ماله بعض التجار والمفتي أحمد زروق ابن عمار الذي كان ثريا فولاه أهل الديوان وحظر المدينة من أجل اصلاح الجامع الأعظم فلما أصلحه عزلوه وولوا مكانه سعيد قدورة وكان المفتي عمار المستغانمي مسرفا في المصاريف فكان ينفق في بعض الليالي على ضيوفه ثلاثين وأرلابعين ريالا حتى كثرت عليه الديون وبقيت بذمته إلى وفاته.(ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، ص109)

كما كان العالمان سعيد المقري في تلمسان وفي قسنطينة عائلة ابن الفكون وابن باديس وابن أفنوس من العائلات الغنية؛ حيث نجد أن الرغبة في الثراء كانت هي السبب في التنافس الشديد بين بعض العلماء وليس كلهم من كان فقيرا خاصة الذين كانوا خارج الوظيفة أو ممتهني التعليم، (أبو القاسم سعدالله، ج01، ص393) غير أن البعض منهم رفض المناصب الرسمية مثل أحمد البوني الذي أجبره السلطان على الفتوى؛ فإجتهد في إمضاء حكم الفصل وعمر الوزان الذي رفض الوظيفة رغم ثراءه واكتفى بالتدريس في المساجد واعتذر للباشا حسن أغا في الجزائر عن وظيفة

القضاء؛(أبو القاسم سعدالله، ج01، ص-ص 379-381) وكان يؤنب من يقبل تولي هذه الأمور المخزنية التي لها علاقة بالسلطة.

ولقد عانت هذه الفئة من علماء المالكية من عدة صعوبات ومعيقات؛ حيث قال الوزان أن العالم قد استوى بالجاهل واستعمل عمله في وجوه الكيد والحيل ليتوصل إلى الدنيا ورياستها إلا قليل من عباد الله، وأنه إذا قام بحق الله تثور ضده العامة والخاصة ويشكونه للأمير حتى ينحرف ويحققون أهدافهم ومقاصدهم، كما ذكر ابن الفكون محنة يحيى ابن محجوبة مع دار السلطان والذي كان مفتيا وكذلك جده لأمه مزوار الشرفاء الذي كاد العسكر أن يقتلوه ومنع من أن يرفع قلما أو أن يصعد لدار الإمارة وغيرهم من العلماء.

وعلى الرغم من كل هذه المضيقات والعراقيل فإن العلماء كانوا رافضين لمسألة الخروج عن السلطة والنظام؛ فقد كانت فتواهم في ذلك عدم جواز الخروج عن السلطان ووجوب لزوم الطاعة مثل ما فعل يحي ابن محجوبة سنة997هـ في مسألة ثورة الأوراس وتبعهم محمد الشريف المزوار وعبدالله ابن محمد الكماد.(بوخلوة حسين،2008، ص-ص 28-32)

وخلاصة القول من خلال ما سبق أن الدولة العثماني قد حاولت استمالة علماء المالكية وتقريبها إليهم بالمناصب الرسمية والأموال دون التدخل في مهامهم في نشر المذهب؛ وذلك ضمانا لاستمرارية الدولة العثمانية والمحافظة على إستقرارها.

قائمة المراجع المعتمد في المحاضرة:

01/- أبو القاسم سعدالله،(1998)، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر هجري، الطبعة 01، الجزء الثاني، دار العرب الاسلامي، بيروت، لبنان.

02/- كتاب نوازل قسنطينة للشيخ محمد بن عبد الكريم الفكون، تحقيق هواري تواتي وبلعابيد عائشة، دار الزيتون للطبعة والنشر، تونس،(2018).

03/- أبو القاسم محمد الحفناوي، (1907)، تعريف الخلف برجال السلف، مطبعة پيير فونتانة الشرقية، الجزائر.